الثلاثاء ٨ تموز ٢٠٠٨م □ ٥ رجب ١٤٢٩هـ □ السنة ٤٦ □ العدد ١٢٣٣٢

«سنتعامل بسلبية مع أية نية لإصدار تراخيص مجحفة

نقابة موظفي «أوجيرو» ردت على رؤية الهيئة المنظمة

نعى رئيس نقابة هيئة أوجيرو جورج اسطفان باسم النقابة وكل العاملين في قطاع الاتصالات وفي هيئة أوجيرو - شركة moceleT-nabiL التي دفنت قبل أن تولد، منتقداً الخطأ الفادح وعدم التنفيذ الكامل للقانون ١٣٤ لجهة عدم انشاء شركة nabiL-moceleT قبل أو بالتوازن مع انشاء الهيئة المنظمة للاتصالات، متسائلاً: لماذا ولمصلحة من تستهدف moceleT-nabiL وتسقط حصريتها في خارطة الطريق التي وضعتها الهيئة الناظمة برئاسة الدكتور كمال شحادة التي تشير الى امكانية منح رخصة ثالثة حيث حفظت حصة moceleT-nabiL بالرخصة الرابعة في حين ان السوق لا يحمل رخصة ثالثة فكيف بانشاء رابعة؟

واستعرض رئيس النقابة انجازات أوجيرو ووزارة الاتصالات والمداخيل التي تؤمنها لخزينة الدولة ٤٠٪ من دخلها العام، متطرقاً الى المشاريع المستقبلية التي تتحضر وستنطلق أولها الأسبوع المقبل المخابرة الخليوية من خلال أوجيرو، مؤكداً ان النقابة ستباشر جولة على كافة المراجع المعنية وأصحاب القرار والكتل النيابية بدءاً من رئيس الجمهورية لشرح وجهة نظرها وتبيان الخطورة الكامنة في تنفيذ مسودة الهيئة المنظمة للاتصالات بشكل حتمي على الاقتصاد الوطني وديمومة العمل ومستقبل المشغل الوطني.

كلامه جاء خلال مؤتمر صحافي عقد في مقر هيئة أوجيرو في بئر حسن بحضور أعضاء النقابة وعدد كبير من موظفي أوجيرو ووزارة الاتصالات.

واستهل اسطفان بيانه الصحافي بشرح مناسب المؤتمر الصحافي وهو اطلاع الرأي العام والمسؤولين على وضع قطاع الاتصالات وشرح موقف النقابة من التطورات المالية وذلك بعد الاطلاع على ما ورد في الصحف حول رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامج تحرير قطاع الاتصالات (أي مسودة مطروحة للاستشارات العامة) التي أطلقتها الهيئة المنظمة. وأوضحت النقابة بعض الأمور.

أولاً: قانون الاتصالات رقم ١٣٤ الذي تضمن انشاء: ١- الهيئة الناظمة، ٢- المشغل الوطني moceleT-nabiL: منحت ترخيصاً لمدة عشرين عاماً لتوفير خدمات الاتصالات (الثابت والمحمول) بعض هذه الخدمات ضمن ترخيص حصري لا يتجاوز ٥ سنوات.

وفي كل دول العالم ينظر الى المشغل الوطني (أي الشركة المملوكة في البدء من الدولة) على انها رافعة للاقتصاد الوطني وبخاصة قطاع الاتصالات لذلك تُعطى هذه الشركة أفضلية ويتم التعامل معها بكل دراية وعناية.

وأورد رئيس النقابة بعض الأمثلة عن دول راقية قامت بتأسيس الشركة (المشغل الوطني) ومنحته حقاً حصرياً لعدة سنوات قبل حتى تأسيس الهيئة الناظمة وقبل ان تفتح الأسواق للقطاع الخاص.

ومن هذه الدول فرنسا، بريطانيا، سويسرا، الولايات المتحدة، الكويت، الامارات العربية، مصر، سلطنة عمان، وقطر.

والهدف هو تشجيع المشغل الوطني وتأمين امتداد على مساحة البلد.

وأشار الى خطأ فادح - على حد قوله - يتمثل بعدم تنفيذ كامل للقانون ١٣٤ لجهة عدم إنشاء شركة nabiL mocelet قبل أو بالتوازي مع إنشاء الهيئة المنظمة.

أما في ما يخص رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات أبرزها:

إصدار تراخيص للحزمة العريضة (dnabdaorB) (عدد ٢) في أيلول ٨٠٠٢، ويتضمن الترخيص حق بناء "معابر الاتصالات الدولية وتشغيلها مع بناء شبكات إتصال ذات سعات عالية" في مختلف المناطق اللبنانية بواسطة الألياف البصرية والاتصالات الراديوية، لتقديم كافة خدمات الاتصالات باستثناء الهاتف الدولي والمحلي الذين يخضعان لفترة حصرية، حددت كما يأتي:

"هاتف دولي حتى ٩٠٠٢/١٠/١٠ (٦ أشهر من الآن).

"هاتف محلي حتى ٠١٠٢/١٠/١٠ (سنة وستة أشهر من الآن).

حكما ستنتهي حصرية تقديم خدمات الهاتف الدولي الممنوحة من قبل الهيئة المنظمة لأوجيرو قبل إنشاء moceleT nabiL، وبالتالي nabiL moceleT لن تتنعم مطلقا بهذه الحصرية، والشيء عينه ربما لخدمات الهاتف المحلي، وهذا ما سوف يضر مباشرة وبشكل حتمي بالاقتصاد الوطني العام ويضر بديمومة وحياة ومستقبل المشغل الوطني وربما يقتله قبل أن يولد.

٢- بالنسبة إلى الخليوي، خصخصة الشبكتين الحاليتين والترخيص لهما مع حق فتح معابر إتصالات دولية خاصة بهما، ممكن تأجيرها إلى مشغلي الخدمات على الأراضي اللبنانية، مع إمكانية منح رخصة ثالثة، وبالطبع حفظت حصة moceleT nabiL بالرخصة الرابعة فور إنشائها.(والكل يعلم بخاصة الدكتور شحادة وزملاؤه أن لبنان لا يتسع لأكثر من ٣ رخص، أما الرابعة فهي فعلا بلا جدوى اقتصادية).

٣- خصخصة وترخيص تشغيل الخطوط الثابتة المملوكة من الدولة "فهي ذات قوة تسويقية مهمة (خطوط تأجيرية والقنوات والحلقات المحلية pooL lacoL).

وبالتالي فتح السوق كليا أمام شركات القطاع الخاص للمنافسة مع أوجيرو حاليا أو مع moceleT nabiL حتى قبل إنشائها.

أقول بكل راحة وبكل واقعية وتوجه علمي: نحن بصدد دفن moceleT nabiL قبل أن تولد. لمصلحة من هذا التوجه؟.

ورداً على كلام الدكتور شحادة عن أن هدف خارطة الطريق هو فتح المنافسة وخفض الأسعار أورد اسطفان عددا من الامثلة وذكر أنه يوجد على سبيل المثال ٦٢ شركة مرخصة تعمل كمقدمة لخدمة الانترنت.

وفي ما يتعلق بخفض الاسعار يقول اسطفان إن تعرفة التخابر الدولي هي الادنى في المنطقة.

وتابع متسائلاً: إذا الهدف ليس فتح المنافسة ولا خفض الأسعار.ماذا يمكن أن يكون؟ نحن في هيئة أوجيرو نشعر بقلق حيال هذا الإستهداف. لماذا ولمصلحة من هذا الإصرار على إصدار تراخيص في مختلف ميادين قطاع الاتصالات بهذه السرعة مما قد يتسبب بتفكيك خدمات الهاتف الثابت وتفريقها على مشغلين عدة يغيب عنهم المشغل الأساسي moceleT nabiL ؟ لماذا ولمصلحة من تخفيض الفترة الحصرية لهذا الحد بل إلغائها نهائيا؟ خلافا لكل الأعراف المعمول بها، لماذا ولمصلحة من إستهداف moceleT nabiL قبل نشوئها ؟ لماذا ولمصلحة من إستهداف أوجيرو/ الوزارة و موظفيها و مصالحها ودوائرها؟.

وفي سياق عرض ما حققته أوجيرو ووزارة الاتصالات ذكر أن مدخول وزارة الهاتف فاق العام المنصرم ٥٠٠٢ مليار ليرة لبنانية.

وأن هدف موظفي هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات يقومون بتغذية الخزينة العامة بما يفوق ٤٠ ٪ من دخلها العام حيث بلغت التحويلات الصافية المباشرة من وزارة الاتصالات إلى الخزينة العامة عام ٧٠٠٢ حوالي ٣،١ مليار دولار أميركي، وهل لأن المشاريع التي أطلقتها وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو سمحت بإنشاء سوق لخدمات وتجهيزات الاتصالات بلغت في العام ٧٠٠٢ ما يقارب ٥،٢ مليار دولار أي ما يفوق ٢١٪ من الدخل الوطني العام.

واوضح اسطفان" لا نريد شريكا إستراتيجيا، نريد شركة إتصالات لبنانية لبنانية، أنشئوا أيها المسؤولون moceleT nabiL فورا وإمنحوها ما ورد في قانون الاتصالات من سنوات حصرية، دعونا ندخل الدم الجديد إلى الشركة فلبنان يزخر بالكفاءات الفنية والعلمية الرفيعة المستوى.

وتساءل ما المطلوب وماذا تريد نقابة ومستخدمي هيئة أوجيرو وموظفي المديريات العامة والمصالح والمناطق الهاتفية في وزارة الاتصالات؟. وقال:" إن النقابة باسم كل العاملين في قطاع الاتصالات العام في وزارة الاتصالات وفي هيئة أوجيرو تعلن استنكارها و أسفها وألمها لهذا الاستهداف المستحدث، لذلك فهي ستباشر بجولة على كافة المراجع المعنية وأصحاب القرار والكتل النيابية بدءا من رئيس الجمهورية لشرح وجهة نظرها ولتبيان الخطورة الكامنة في تنفيذ هذه المسودة من ناحية التأثير السلبي المباشر على واردات القطاع أو من ناحية دفن moceleT nabiL قبل ولادتها وتحويل ٠٠٢٥ موظف ومستخدم من أكثر الموظفين خبرة وإنتاجية وكفاءة إلى جيش من العاطلين عن العمل".

وختم رئيس نقابة موظفي ومستخدمي قطاع االتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان مؤتمره الصحافي بالقول: " ان النقابة تعلن مطلبها وتمسكها بتطبيق القانون ١٣٤ لاسيما منه المواد ٩٤ و٠٥ و١٥ و٢٥ التي تضبط المرحلة الانتقالية في مشهد الاتصالات العام في لبنان".

ك. ح

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"